التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الصيد الجائر للأسماك (جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية)

International and Regional Cooperation in Combating Overfishing: Efforts of Governmental and Non-Governmental Organizations

أ.م.د. أُسامة صبري محمد

كلية القانون – جامعة القادسية

Osamah. sabri@qu. edu. iq

الباحثة: رملة وليد عبد

كلية القانون – جامعة القادسية

ramlawaleedalrubaie@gmail. com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١٠/٢٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٢/٢

الملخص:

يتناول هذا البحث التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الصيد الجائر للأسماك، مُسلطاً الضوء على الجهود المبذولة من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التصدي لهذا التحدي الذي يهدد التنوع البيولوجي البحري ويُعرض المخزونات السمكية للاستنزاف بطريقة تفوق قدرتها على التجدد. ويبحث في تحليل التدابير التي أُنجزت ضمن إطار المنظمات الحكومية كالفاو، إضافة لاستعراض المبادرات التي أُطلقت من قبل المنظمات غير الحكومية، وبيان هل كان لهذه المنظمات دوراً فعالاً في مكافحة الصيد الجائر للأسماك؟ ويُبرز البحث الحاجة الى تضافر الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة التحديات التي يفرضها الصيد الجائر للأسماك من أجل ضمان بقاء الثروة السمكية للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي، التعاون الإقليمي، الصيد الجائر، الأسماك، المنظمات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، مكافحة الصيد الجائر

Abstract:

This research addresses international and regional cooperation in combating illegal, unreported, and unregulated (IUU) fishing, shedding light on the efforts made by governmental and non-governmental organizations to tackle this challenge that threatens marine biodiversity and depletes fish stocks at a rate exceeding their ability to regenerate. It analyzes the measures implemented within the framework of governmental organizations such as FAO, in addition to reviewing initiatives launched by non-governmental organizations. The research examines whether these organizations have played an effective role in combating overfishing and highlights the need for concerted international and regional efforts to confront the challenges posed by overfishing to ensure the preservation of fish resources for future generations.

Keywords: International Cooperation, Regional Cooperation, Overfishing, Fish, Governmental Organizations, Non-Governmental Organizations, Combating Overfishing

مقدمة

يمثل التعاون الدولي والإقليمي ركيزة أساسية في إدارة القضايا البيئية العابرة للحدود التي من أبرزها الصيد الجائر للأسماك، الذي يعد تحدياً بيئياً عالمياً لأنه يهدد التوازن البيئي البحري ويؤثر على الأمن الغذائي وسُبل العيش لملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الثروة السمكية. وبما إن الدول بمفردها لا يُمكن لها التصدي لتداعيات الصيد الجائر للأسماك، مما يجعل التعاون بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ضرورة لضمان الاستخدام المستدام لهذه الثروة والحفاظ عليها من الإستنزاف. وقد تضافرت جهود هذه المنظمات من أجل وضع إستراتيجيات تُعنى بمكافحة هذه الظاهرة والتوعية بآثارها ومراقبة الامتثال للإتفاقيات الدولية والعمل على إقتراح حلول مبتكرة للتخفيف من آثار الصيد الجائر من أجل ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري للأجيال القادمة.

ويكتسب موضوع التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الصيد الجائر للأسماك أهمية خاصة بسبب تأثيرات الصيد الجائر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدد التنوع البيولوجي البحري مما يؤدي لتدمير النظم البيئية البحرية.

ويتمثل هدف البحث في دراسة وتحليل الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في مكافحة هذا السلوك غير المستدام من خلال تسليط الضوء على دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية وإبراز أهمية تعزيز التعاون في وضع تدابير فعالة ومتكاملة تضمن إستدامة الثروة السمكية.

وتتمحور مشكلة البحث حول مدى كفاية الجهود والتدابير التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لضمان استدامة مصائد الأسماك، في ظل غياب اتفاقية دولية موحدة تُنظم مكافحة الصيد الجائر للأسماك؟ وكيف يمكن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتحقيق التنسيق اللازم لمواجهة هذه الظاهرة؟

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل رصد وتوثيق الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الصيد الجائر للأسماك، إضافة الى المنهج التحليلي وذلك لتحليل فعالية جهود هذه المنظمات من خلال القرارات والتوصيات التي تُصدرها.

وتمثلت خطة البحث في مطلبين، تناول المطلب الأول جهود المنظمات الحكومية، بينما تطرق المطلب الثاني الى جهود المنظمات غير الحكومية.

المطلب الاول: جهود المنظمات الحكومية

ان المنظمات الحكومية سواء كانت دولية او إقليمية فهي تقوم بدور محوري من أجل التصدي للمشاكل التي تعاني منها البيئة البحرية وأبرزها الصيد الجائر، فالمنظمات مثل منظمة الفار واللجان التابعة لها كلجنة مصائد الأسماك البحرية تضع معايير وتوجيهات لإدارة المصائد بشكل مستدام، ومن ناحية أخرى هناك من تعمل ضمن نطاقات جغرافية محددة كالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل تعزيز التعاون الاقليمي في إدارة المصائد. وإن هذه الجهود تشمل أيضاً السعي لتحديث السياسات المتبعة من أجل مواجهة التحديات الجديدة لضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، نعرض التساؤل الآتي:

ما الاستراتيجيات والتدابير التي تقوم بها المنظمات الحكومية للحد من الصيد الجائر للأسماك وضمان الاستخدام المستدام للموارد السمكية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، قسمنا المطلب كالآتي:

الفرع الدول: منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

الفرع الثاني: المنظمة البحرية الدولية (OMI)

الفرع الثالث: اللجنة الدولية لصيد الحيتان (IWC)

الفرع الاول: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)

أُنشأت منظمة الفاو عام ١٩٤٥ وذلك بعد التصديق على دستورها من قبل أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [١]، وهي منظمة متخصصة ذات مجال عملي واسع وشامل، وتتمحور أهدافها حول رفع المستوى المعيشي والتغذوي لسكان العالم والحفاظ على الموارد الطبيعية وقد اهتمت بقضايا الاسماك منذ إنشائها. [٢]

وقد قرر مجلس المنظمة عام ١٩٧٢ بأن الانشطة التي تزاولها من اجل المحافظة على القدرة الانتاجية للثروات الطبيعية والاسماك ذات علاقة وثيقة بالبيئة البشرية، وفي عام ١٩٧٤ عقدت المنظمة مؤتمراً عالمياً للأغذية في روما، وأوصت بأن يتم تبني تعهد دولي بشأن الامن الغذائي العالمي [٣] وكذلك تبنى مؤتمر المنظمة في عام ١٩٩٥ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطة العمل الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني أضافة الى الخطوط التوجيهية، فهي جميعها تسعى بشكل مباشر من أجل وضع أسس لإدارة مستدامة لمصائد الأسماك. وعلاوة على ذلك، فقد عقدت المنظمة في عام ١٩٩٥ بمدينة (كيوتو) اليابانية، مؤتمراً خاصاً، بحثت فيه إسهام صيد الاسماك في الامن الغذائي، وناقش هذا المؤتمر الادارة الفعالة لمصائد الاسماك وأساليب التربية المثلى للأحياء المائية بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي، وبالتعاون مع حكومة أيسلندا، أشرفت المنظمة على تنظيم مؤتمر (ريكيافيل) للصيد الرشيد ضمن النظام الإيكولوجي البحري، والذي رعته حكومة النرويج في الحادي والعشرين من اكتوبر لعام ٢٠٠١ وقد تمحورت أجندة المؤتمر حول التنوع البيولوجي البحري ودور الانسان في حمايته وتأثيرات الصيد على هذا التنوع[٤]، إضافة الى المؤتمر العالمي لعام ١٩٨٤ الذي هدف الى وضع إستراتيجية عالمية لإدارة مصائد الاسماك البحرية مع الاخذ في الاعتبار أحكام إتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وقد قدمت أيضاً الدعم للدول النامية من خلال برامج متخصصة في مصائد الأسماك. [٥]

وتؤدي منظمة الفاو دوراً رئيساً في الحفاظ على الموارد البحرية وتنظيم الصيد البحري على مستوى العالم وذلك من خلال تطوير السياسات والبرامج اللازمة للإدارة بصورة مستدامة، وفي هذا الإطار أنشأت المنظمة عدة لجان وهيئات تتولى مهام الحفاظ على مصائد الاسماك وإدارتها بكفاءة نذكر منها الآتي:

أولاً: لجنة مصائد الاسماك البحرية (COFI): أنشأت هذه اللجنة في عام ١٩٦٥، ويتمثل دورها بدراسة برامج منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي تختص بالصيد البحري فهي تقدم التوصيات وتدرس مشاكل مصائد الاسماك على المستوى العالمي كذلك تقدم الحلول لها [٦]، وهي تعد كياناً فريداً يقوم

باستمرار بتقديم المشورة فيما يتعلق بإدارة مصائد الاسماك للحكومات، الاجهزة الاقليمية المعنية بمصائد الأسماك، منظمات المجتمع المدني، الفاعلين في القطاع الخاص والمجتمع الدولي، وقد كانت حافزاً لتطوير واعتماد عدة اتفاقيات مُلزمة وأدوات غير مُلزمة، والتي أسهمت في إعادة تشكيل طرق العمل في هذا القطاع بما يضمن استدامة الموارد بما في ذلك حماية التنوع البيولوجي. (٧)

وقد تم خلال الدورة الخامسة والثلاثون للجنة لعام ٢٠٢٢ وضع ومناقشة برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥ إذ ينبغي للجنة مصائد الاسماك ان تقوم بمراجعة وتنفيذ برنامج عمل المنظمة المتعلق بمصائد الاسماك، وان تجري استعراضات دورية لحالة مصائد الاسماك وتربية الأحياء المائية عالمياً، يشمل ذلك القيام بتقييم المشكلات الدولية المرتبطة بمصائد الأسماك واقتراح الحلول لها، لان من خلال هذه المراجعات والتقييمات يمكن تعزيز التعاون والتشاور بين الدول الاعضاء والاجهزة الأخرى بالإضافة الى تناول اللجنة مسائل محددة بمصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية تحال لها من قبل مؤتمر المنظمة، المجلس أو المدير العام، أو تلك التي تدرج على جدول أعمالها بناء على طلب من الاعضاء كما وتنظر في ملاءمة إعداد معاهدات دولية جديدة لضمان فعالية التعاون الدولي في مجال مصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية، واخيراً تقدم تقارير إلى المجلس عن المسائل التي تبحثها وذلك حسب الحاجة(٨).

والجدير بالذكر ان للجنة مصائد الاسماك لجان فرعية أخرى مثل اللجنة الفرعية المختصة بإدارة مصائد الاسماك والتي تعتبر منبراً هاماً للتشاور والنقاش حول إدارة مصائد الاسماك والقضايا المتعلقة بها، حيث تعمل هذه اللجنة الفرعية مع الجهات ذات الصلة مثل المنظمات الدولية والإقليمية بذلك فهي توفر منتدى فني واستشاري يعنى بالسياسات العامة لمناقشة قضايا حوكمة وإدارة مصائد الاسماك وتركز على تطوير مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بناء على أحدث الأبحاث العلمية ومنهجيات النظام الايكولوجي والنهج الاحترازي، كذلك تناقش المسائل والاتجاهات الرئيسية في إدارة وتنمية مصائد الأسماك العالمية والصغيرة النطاق بما في ذلك تأثيرات تغير المناخ والتدابير اللازمة لمكافحة الصيد الجائر، بالإضافة الى تعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات لمساعدة الدول الاعضاء خاصة الدول النامية والأقل نموًا وتعاونها مع اللجان الفرعية الأخرى. (٩)

ثانياً: الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط CGPM: أسست الهيئة العامة في ١٩٤٩/٩/٢٤ وذلك بناءًا على نص المادة (١٤) من النظام الأساسي لمنظمة الفاو، وتسعى هذهِ الهيئة إلى تعزيز وترقية الصيد وحماية الموارد البحرية في حوض البحرالأبيض المتوسط والبحر الأسود والمياه المتصلة بهما والتي تشكل نطاق اختصاصها الإقليمي(١٠). وان الأعضاء في الهيئة يشملون الاعضاء والاعضاء المنتسبين بمنظمة الفاو فضلاً عن الدول غير الأعضاء في المنظمة والتي هي جزء من منظمة الأمم المتحدة (UN) او في وكالاتها المتخصصة بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (١١)

وتتمثل أهداف ووظائف هذه الهيئة بتشجيع تنمية وصيانة الموارد البحرية والادارة الرشيدة لها من أجل تحقيق التنمية المستدامة لذلك فهي تعمل على مراقبة حالة هذه الموارد وصياغة التدابير اللازمة لإدارتها والعمل على تنفيذها وذلك من خلال تنظيم أساليب الصيد وحظر استخدام الشباك المدمرة لبيئة هذه الموارد والمتفجرات والسموم، اضافة الى تعيين مواعيد بداية موسم الصيد (١٢)، فهي تتعامل مع الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية لتنمية صناعات الصيد، حيث تقدم التوصيات وتشجع التدريب والإرشاد في جميع الجوانب المتعلقة بالصيد، وتحفز البحوث العلمية في هذا المجال، وتشجع برامج تربية الأحياء المائية في المياه البحرية والعذبة وتعزيز مصائد الأسماك الساحلية مما يسهم في تعزيز الاستدامة والكفاءة في إدارة الموارد البحرية. (١٣)

ومن التوصيات المهمة لهذه الهيئة هي تلك المتعلقة بالتخفيف من آثار مصائد الأسماك على حفظ السلاحف البحرية والتي كان هدفها صون أنواع السلاحف البحرية والقضاء على مخاطر الصيد العرضي لها (١٤)، إضافة إلى توصيتها المتعلقة بصون أنواع الحيتان من خلال استخدام معدات صيد بديلة وأجهزة صوتية رادعة. (١٥)

ثالثاً: لجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي (CECAF): تأسست هذه اللجنة كهيئة استشارية ضمن إطار المادة السادسة من دستور منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وذلك بقرار من مجلس المنظمة خلال دورته الثامنة والأربعين في عام ١٩٦٧، وأن الهدف الرئيسي من تأسيسها هو من أجل تعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية في منطقة اختصاصها والتي تشمل أعالي البحار والمياه الاقليمية، فهي تعمل على تحقيق ذلك من خلال إدارة وتطوير مصائد الأسماك وعمليات الصيد بشكل فعّال ومسؤول (١٦) وهي تتألف من ٣٣ عضواً من الدول الساحلية وغير الساحلية بالإضافة الى الاتحاد الأوروبي(١٧).

والجدير بالذكر بأن هذه اللجنة قد حلت محل اللجنة الإقليمية لمصائد أسماك غرب أفريقيا التي ألغاها مؤتمر منظمة الفاو في نفس العام أي ١٩٦٧، وهي تضطلع بمجموعة من المسؤوليات والمهام والتي تشمل مراجعة حالة الموارد البحرية، تعزيز وتنسيق البحوث العلمية ذات الصلة بالموارد البحرية، تعزيز تبادل المعلومات والإحصائيات المتعلقة بمصائد الأسماك، (١٨)، وكذلك تشجع التعاون مع المنظمات ذات الأهداف المشتركة معها. (١٩)

إن لهذه اللجنة لجان فرعية، منها اللجنة الفرعية العلمية والتي أنشأت عام ١٩٩٨ من أجل توفير المشورة العلمية القائمة على أسس متينة للجنة قرارات إدارة مصائد الأسماك، وتقوم بمراجعة نتائج التقييمات التي يقدمها الفريق العامل وصياغة توصيات إدارية للمخزونات السمكية والتي تتبناها بعد ذلك الدول الأعضاء خلال دورات اللجنة، وقد قامت هذه اللجنة الفرعية عام ٢٠٠٠ بإنشاء فرق عاملة مكلفة بالتعامل مع الأنواع البحرية الصغيرة والقاعية ومصائد الأسماك الحرفية، وتتولى هذه الفرق مهمة جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموارد مصائد الأسماك وإجراء التقييمات لتحليل حالة المخزونات السمكية من أجل تحديد ما إذا كانت هذه المخزونات مستغلة بالكامل او مستغلة بشكلٍ مفرط وجائر. (٢٠)

رابعاً: اللجنة الاستشارية لبحوث مصائد الأسماك (AC FR): تم إنشاء هذه اللجنة في الأصل تحت اسم (لجنة الخبراء الاستشارية المعنية ببحوث الموارد البحرية ACMRR) بعد قرار من مؤتمر منظمة الفاو في دورته الحادية عشر في عام ١٩٦١، ولها دور أساسي في دعم وتوجيه أعمال البحث بمجال مصائد الاسماك، وان ولايتها الأصلية كانت تقتصر على البحوث المتعلقة بالموارد البحرية، ولكن تم توسيع نطاقها وتغيير اسمها للاسم الحالي في عام ١٩٩٣، بناءً على تنقيح النظام الأساسي لها الذي قام به مجلس المنظمة، وهذا التغيير كان نتيجة للاهتمام المتجدد ببحوث مصائد الأسماك الدولية في

أوائل التسعينيات بظل نشر دراسة رئيسة عن البحوث الدولية لمصائد الأسماك واتفاق لجنة مصائد الأسماك (COFI) على إعطاء حياة جديدة لدور منظمة الفاو كمنسق لهذه الأبحاث [٢١].

خامساً: لجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي (OTCI): أنشأت هذه اللجنة بموجب اتفاق تم توقيعه إستناداً للمادة (١٤) من دستور منظمة الفاو، وتمت الموافقة على الاتفاق من قبل مجلس المنظمة في تشرين الثاني / ١٩٩٣، لكي يدخل حيز التنفيذ، وكان من الضروري إنضمام عشرة أعضاء وهو ما تحقق في آذار/ ١٩٩٦، مما جعل الاتفاق نافذاً، وبموجبه وضعت هذه اللجنة لتنظيم وحفظ أرصدة التونة في المحيط الهندي. [٢٢]

وتتمثل الوظائف الرئيسية للجنة في مراقبة وتقييم كل ما يتعلق بمخزونات التونة والأنواع المشابهة لها، وتشجيع الانشطة البحثية المتعلقة بالمصائد، واعتماد تدابير حفظ وادارة بناءً على ادلة علمية قوية، اضافة الى التركيز الخاص على مصالح الدول الساحلية النامية لكي تكون تدابير الحفظ والادارة منصفة وتدعم التنمية المستدامة لهذه الدول. [٢٣]

وإضافة لهذه اللجان التي تم ذكرها، هنالك العديد أيضاً من اللجان والتنظيمات التابعة للفاو والتي يكون هدفها الأساسي حفظ وإدارة الموارد السمكية الواقعة ضمن نطاقها مثل لجنة أسماك غرب ووسط المحيط الأطلسي، اللجنة الاستشارية الاوروبية للمصائد الداخلية وتربية الأحياء المائية، لجنة مصائد أسماك آسيا والمحيط الهادي، لجنة مصائد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لجنة مصائد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي واللجنة الدولية لمصائد أسماك السلمون في المحيط الهادي.

الفرع الثاني: المنظمة البحرية الدولية (OMI)

وهي من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (UN)، وقد تم تأسيسها عام ١٩٤٨ وبدأت العمل عام ١٩٥٩ ويقع مقرها في المملكة المتحدة [٢٤]، وهي تعتبر أول منظمة دولية متخصصة حصراً بالقضايا البحرية، فهي تهدف الى مكافحة التلوث البحري ووضع آلية للقانون الدولي من أجل السلامة البحرية وعمل الاحصائيات عن الحوادث في البحار والمحيطات وكذلك إعداد اتفاقيات الملاحة البحرية، حيث نتج عن جهودها إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة البحرية وصلت الى ٧٠ اتفاقية خلال الخمسين سنة، وضعت خلالها قواعد قانونية لحماية الموارد البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري . [٢٥]

وهي باعتبارها جزء من أسرة الامم المتحدة بالتالي فهي تعمل بنشاط من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث أن هدف المحيطات (الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة) هو أمر أساسي لهذه المنظمة. [٢٦]

ومن خلال ما سبق نرى أن هذه المنظمة وان كانت لا تتعامل بصورة مباشرة مع مشكلة الصيد الجائر للأسماك، إلا أنها بقواعدها القانونية التي تضعها تسهم بالحفاظ على بيئة الكائنات البحرية من خلال الحد من التأثيرات السلبية على الموائل البحرية التي تعتمد عليها مصائد الأسماك فهي من ضمن أهدافها صون التنوع البيولوجي وهذا لا يتحقق ما لم يتم ردع الممارسات التي تفضي الى تدمير البيئة البحرية كالصيد الجائر، والدليل على ذلك أن المنظمة اتخذت خطوات حاسمة من أجل تعزيز دخول إتفاق كيب تاون لعام ٢٠١٢ حيز النفاذ (يتعلق هذا الاتفاق بسلامة سفن الصيد وأيضاً مكافحة الصيد غير القانوني). [٢٧]

وان للمنظمة مجموعة من اللجان تعمل على تسهيل الأعمال الموكلة للمنظمة في مجال حماية البيئة البحرية، وأهم هذه اللجان هي لجنة حماية البيئة البحرية لعام ١٩٧٣، كذلك شكلت المنظمة مجموعة من اللجان الفرعية مثل لجنة سلامة الملاحة (NAV) ولجنة السلامة البحرية (MSC). [٢٨]

الفرع الثالث: اللجنة الدولية لصيد الحيتان (IWC)

هي منظمة حكومية دولية أنشأت عام ١٩٤٦ وتضم في عضويتها الحالية ٨٨ حكومة من جميع أنحاء العالم، وذلك بموجب الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان (ICRW)ووضعت الاتفاقية

من اجل الحفاظ على أعداد الحيتان الآخذة بالتناقص بسبب ممارسات الصيد غير المستدامة وهي تفرق بين ثلاثة أنواع من صيد الحيتان:

١. صيد الحيتان التجاري
٢. صيد الكفاف للسكان الأصليين كحق ثقافي وغذائي للمجتمعات الاصلية
٣. الصيد العلمي من أجل أغراض البحث العلمي. (٢٩)

وقد كان هدف اللجنة في البداية هو إدارة صيد الحيتان لمنع الاستغلال المفرط ولكن دورها قد تطور بمرور السنين من أجل الحفاظ على الحيتان التي تلعب دوراً مهماً بالحفاظ على صحة المحيطات والتنوع البيولوجي، وقد تبنت اللجنة قراراً عالمياً في عام ١٩٨٢ بوقف صيد الحيتان التجاري، وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ عام ١٩٨٦ (وهو موسم صيد الحيتان)، ويمثل هذا القرار علامة فارقة تاريخياً لانه أدى لانخفاض كبير بمعدلات صيد الحيتان التي تجري سنوياً، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذا القرار يواجه تحديات مستمرة من قبل دول صيد الحيتان كاليابان والنرويج وآيسلندا، فهي ما زالت تقوم بالصيد التجاري تحت ذريعة البحث العلمي، وما يزال الى الان صيد الحيتان قضية مثيرة للجدل بسبب عدم الامتناع التام عن صيدها من قبل الدول مما يجعل اللجنة غارقة بالتعقيدات السياسية والمصالح الوطنية المختلفة، الامر الذي يؤدي لجعل العمل الموحد امراً بالغ الصعوبة[٣٠].

المطلب الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية ينشأها الأفراد بمبادرات خاصة منهم وهي بذلك مستقلة عن التأثيرات الحكومية ومدفوعة بالتزامات فردية تجاه البيئة وتجاه الغاية التي من أجلها أسست المنظمة، فهي تعمل بتمويل خاص من التبرعات مما يمكنها من الحفاظ على استقلالية قراراتها وتبنيها لمواقف جريئة في مواجهة القضايا البيئية، وهي بفضل هذه الاستقلالية تستطيع تنفيذ مشاريع مبتكرة وحملات توعية فعّالة تركز على الحد من الصيد الجائر وتفعيل الممارسات المستدامة.

وتماشياً مع ما سبق، نعرض التساؤل الآتي: ما مساهمات المنظمات المنشئة بمبادرات خاصة من أجل مكافحة الصيد الجائر للأسماك؟

وللإجابة عن التساؤل أعلاه، قسمنا المطلب كالآتي:

الفرع الاول: الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)

الفرع الثاني: منظمة السلام الأخضر (GPO)

الفرع الثالث: منظمة العدالة البيئية (EJF)

الفرع الدول: الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)

يعد الاتحاد العالمي للطبيعة منظمة دولية غير حكومية أنشأ عام ١٩٤٨ من خلال مبادرة دعاة حماية الطبيعة الفرنسيين وقد تميز منذ بدايات نشأته بالاستقلالية المالية والإدارية عن الجهاز الحكومي الفرنسي، وهو يعمل على تقييم حالة الموارد البحرية الحية المتجددة ووضع الأسس لتطويرها وحفظها من الاستغلال العشوائي غير المنظم، ويقوم بإشعار الدول والهيئات الأخرى حول المشاكل البيئية الخطرة كاستنفاد الموارد الحية، إضافة إلى قيامه بالدور الاستشاري للدول والمؤسسات الدولية المعنية بحماية الطبيعة، وتقديم الدعم التقني خلال تحرير الاتفاقيات الدولية المختصة بالحفاظ على الأوساط الطبيعية[٣١]، مثل اتفاقية سايتس حول التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض لعام ١٩٧٣ التي صيغت بقرار صادر منه عام ١٩٦٣ إضافة لاتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢.

وقد أنشأ هذا الاتحاد نظام تصنيف أطلق عليه (القائمة الحمراء للأنواع المهددة) وذلك منذ عام ١٩٦٦ إلى الآن وهو يواصل تحديثها، والغرض منها تزويد العلماء وصانعي السياسات والجمهور بمعلومات حاسمة حول الاتجاهات البيولوجية للأنواع وتحديد تلك التي تحتاج تدخل سريع من أجل حفظها لمنع انقراضها، وهذه القائمة مصنفة ضمن فئات تبدأ من (غير مهددة) الى (منقرضة) ويكون ذلك التصنيف على أساس معايير دقيقة جداً، ، وان هناك اكثر من ٤٤٠٠٠ نوع مهدد بالانقراض، منها أسماك القرش بنسبة ٣٧٪، والثدييات بنسبة ٢٦٪، إضافة الى موائل الكائنات تلك كالشعاب المرجانية وذلك بنسبة ٣٦٪ [٣٢]، وقد صدر عن الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة خطة عمل عالمية للانواع (دعم وتنفيذ اطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي) والذي يتناول الجهود العالمية لحماية الأنواع المهددة بالانقراض ويناقش التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي كفقدان الموائل بسبب الصيد الجائر، وقد وضع إطار عملي من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠٣٠ بتوجيه الأنشطة نحو الاستخدام المستدام للموارد البحرية، وقد تضمن التعاون مع العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية سايتس بالتالي فهو يتقاطع مع مسألة الصيد الجائر من خلال التأكيد على حماية التنوع البيولوجي البحري، وقد تم انقاذ العديد من الأنواع من الانقراض او تحسنت حالتها مثل سمك السلمون المرقط الأسترالي والذي تحسن وضعه من مهدد بالانقراض الى معرض للخطر، ومن بين الأهداف التي وضعت داخل خطة العمل هو الهدف الخامس الذي اكد على الحد من الممارسات غير القانونية (الصيد الجائر) إضافة للسيطرة على استخدام معدات الصيد غير المستدامة[٣٣].

الفرع الثاني: منظمة السلام الأخضر(GPO)

هي منظمة دولية غير حكومية مستقلة أُنشأت عام ١٩٧١ في فانكوفر في كندا، وتتخذ من امستردام بهولندا مقراً لها، وهي تهتم بالبيئة وذلك من خلال الحفاظ على العلاقة الطبيعية ما بين الإنسان والبيئة ودرء المخاطر التي تهدد استدامة الموارد بفعل الانشطة البشرية، وهي تعتمد في ميزانيتها على تبرعات الأفراد اي على المساهمات الفردية وترفض المساهمات المالية المقدمة من الحكومات والشركات ويعود السبب في رفضها لتلك المساهمات هو أنها لا تتوخى الربح حرصاً على استقلالية قرارها. [٣٤]

ونحن نؤيد ونثمن شفافيتها والتزامها بالحفاظ على استقلاليتها ونزاهتها لان هذا النهج يعزز من ثقة المتبرعين في أن مساهماتهم تستخدم بصورة فعّالة ومباشرة بدعم القضايا البيئية دون أي تدخل سياسي.

وتهدف هذه المنظمة في مجال حماية البيئة البحرية الى الحفاظ على الموارد البحرية والأحياء المائية خصوصاً الحيتان التي تعرضت للانقراض في العديد من المناطق بسبب عمليات الصيد الجائر، ومن جهودها في هذا الأمر قيامها في عام ١٩٨٣ بالهبوط في سيبيريا من أجل لفت نظر العالم إلى أعمال الصيد العشوائية للحيتان في تلك المنطقة. [٣٥]

وخلال السنوات الاخيرة قد أثمرت جهود هذه المنظمة بتحقيق نجاحات مهمة على المستوى العالمي من أجل تقليل المخاطر التي تتعرض لها البيئة، ومن أهم تلك النجاحات المتعلقة بالبيئة البحرية قيام لجنة مصائد الأسماك بتحديد الفترة الزمنية المسموحة للصيد وقد نفذتها أغلب دول العالم في عام ٢٠٠٠. [٣٦]

ونرى أن لمنظمة السلام الأخضر الدور الفعال في حماية البيئة والموارد البحرية من خلال شجاعتها ونشاطاتها التي تتسم بالتأثير والفعالية في رفع الوعي ودفع السياسات الدولية نحو حماية أكبر للكائنات البحرية الضرورية لصحة كوكبنا، فهي قد جذبت انتباه العالم للعديد من القضايا الملحة وأصبح صوت البيئة مسموع في الأروقة الدولية.

وعلى الرغم من دورها هذا إلا أنها تواجه العديد من التحديات الدولية حالها حال أي منظمة غير حكومية فهي تعاني من نقص الاتفاقيات الخاصة بها وعدم السماح لها بالتفاوض مع الدول وكذلك التحديات السياسية الممثلة بتباين وجهات النظر نتيجة عدم قدرة الدول على الالتزام بالمبادئ الإنسانية والبيئية، إضافة إلى التحديات المالية والتي من أبرزها ضعف التمويل. [٣٧]

الفرع الثالث: منظمة العدالة البيئية (EJF)

وهي منظمة غير حكومية مقرها في لندن (المملكة المتحدة)، التي تتميز بجهودها في حماية البيئة والتصدي للقضايا المتعلقة بها، وقد تأسست على مبادئ ترفض الاعتماد على المساهمات الحكومية وتعتمد بدلاً من ذلك على التبرعات الفردية، بما يسمح لها بالحفاظ على استقلاليتها، وتتمثل مهمة هذه المنظمة في تسليط الضوء على المشكلات البيئية المعقدة والملحة [٣٨]ومن أبرز القضايا التي تعمل على إثارتها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي مشكلة استخدام المبيدات الزراعية السامة ومشكلة الحفاظ على الثروة السمكية ومنع استخدام أساليب الصيد الجائر، فهي تسعى لأن تكون قوة دافعة للتغيير من خلال دعم الناشطين البيئيين في العالم النامي ومناصرة الحفاظ على البيئة على الصعيدين الإقليمي والدولي. [٣٩]

وتدعو المنظمة الى أهمية المشاركة المجتمعية في إدارة مصائد الأسماك بطريقة مستدامة، فمن خلال توفير التدريب والأدوات اللازمة والفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار يمكن أن يتم تحسين إدارة الموارد السمكية ويضمن استدامة سبل العيش المعتمدة عليها، وفي هذا السياق يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً قيادياً من خلال دعم المبادرات التي تشجع على الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، إذ إن مشاكل هذه المصائد هي قضية عالمية تحتاج إلى حلول يتم تطبيقها على المستويات المحلية والوطنية، مما يؤدي إلى تأمين مستقبل مستدام للمحيطات ومصائد الأسماك والأمن الغذائي للأجيال القادمة. [٤٠]

وقد أكدت المنظمة على الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع الدولي في مواجهة الصيد الجائر من خلال إلغاء الاعانات الضارة والتي تحفز على هكذا ممارسات غير قانونية، إضافة إلى تجنب استخدام شباك الجر في القاع لما لها من دمار كبير على النظم البيئية البحرية. [٤١]

الخاتمة:

عقب إتمامنا البحث في موضوع (التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة الصيد الجائر للأسماك)، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات

١. يعد الصيد الجائر للأسماك أحد أكبر التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم، فهو يعكس أبعاداً بيئية وإقتصادية معقدة تهدد النظام الايكولوجي البحري وإستدامة الموارد الطبيعية.

٢. أخذت المنظمات الحكومية على عاتقها مسألة التصدي للصيد الجائر للأسماك من خلال تبني خطط عمل دولية وإستراتيجيات مستدامة لإدارة المصائد، وأسهمت في وضع العديد من الاتفاقيات البيئية الرامية الى حماية الموارد البحرية وتحقيق التنمية المستدامة لاسيما الهدف الرابع عشر المتعلق بالحياة تحت الماء.

٣. أسهمت المنظمات غير الحكومية في مكافحة الصيد الجائر للأسماك من خلال رفع الوعي بأهمية الثروة السمكية وحماية الموارد البحرية وإطلاق العديد من المبادرات الناجحة التي دفعت الدول إلى الالتزام بتحديد فترات لصيد الأسماك المستدام.

ثانياً: التوصيات

١. نوصي بتفعيل الحماية الكافية للأسماك وإدراجها ضمن قوانين حماية الحيوان والنظر لها ككائنات تستحق البقاء ضمن كوكبنا من أجل ضمان التوازن البيئي والتنوع البيولوجي، ويجب النظر للصيد الجائر للأسماك على انه أكثر من مجرد قضية بيئية فهو مسألة أمن غذائي عالمي وعدالة بيئية بين الأجيال.

٢. ندعو الى ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار مكافحة الصيد الجائر للأسماك من خلال الالتزام بتطبيق الخطط والاستراتيجيات التي تهدف الى ضمان استدامة الموارد السمكية، وتكثيف الجهود لتوحيد المبادرات وتنسيقها على المستويين الدولي والإقليمي وتوفير الدعم المالي اللازم لتلك المنظمات بما يضمن فاعلية أكبر في تحقيق أهدافها.

٣. نوصي بالعمل على إنشاء منظمة دولية معنية بالبيئة البحرية والتحديات التي تواجهها تحمل إسم (المنظمة الدولية للبيئة البحرية) International Organisation Marine Environment (IMEO) من أجل تنسيق الجهود الدولية وتسهيل التعاون بين الدول والمنظمات الأخرى المعنية ومراقبة الأنشطة البحرية.

الهوامش:

(١) سنگه ر داود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، ط١، دار الكتب القانونية مصر، الإمارات، ٢٠١٢، ص١٧٢.

(٢) د بودفع علي، ط. د عياشي فاطمة، دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة البحرية من التلوث، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص ١٢٨٦.

(٣) عقيلة هادي عيسى، نحو الحماية الدولية لحق الانسان في بيئة سليمة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١١٦.

(٤) اياد محمود كريم الداوودي، دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة من التلوث، ط١، منشورات زين الحقوقية بيروت – لبنان / ٢٠١٩، ص ١١٣.

(٥) د. رفيق صبحي، التدابير والإجراءات القانونية الدولية لمكافحة الصيد البحري، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد (١٢)، العدد (٢) ٢٠٢١، ص ٥٢٤.

(٦) محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٧، ص ٤٥٢.

(٧) منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، لجنة مصائد الأسماك، https://www. fao. org

(٨) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لجنة مصائد الاسماك، تقرير الندوة الخامسة والثلاثين للجنة مصائد الأسماك، الدورة ٢٠٢٢، ٣٥، روما، NFL /R١٣٩١، ص ٨١.

(٩) منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، لجنة مصائد الأسماك، تقرير الدورة الخامسة والثلاثين للجنة مصائد الاسماك، الدورة ٣٥، ٢٠٢٢، روما، NFT R١٣٩١، ص ٨٠.

(١٠) ط. د بوعلام بوسكرة، الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر المتوسط وتدابير حفظها وإدارتها في اعماق البحار، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص ١٨٣.

(١١) الفقرة (٢) من المادة (١) من الاتفاق المنشئ للهيئة العامة لمصائد اسماك البحر الأبيض المتوسط.

(١٢) المادة (٣) من الاتفاق المنشئ للهيئة العامة لمصائد اسماك البحر الأبيض المتوسط.

(١٣) منظمة الامم المتحدة، تقرير الامين العام حول البحار والمحيطات، الدورة الستون، ٢٠٠٥، نيويورك، ٦٣/A/٦٠. ص٥.

(١٤) منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، الهيئة العامة لمصائد اسماك البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود، مجموع قرارات الهيئة العامة لمصائد اسماك البحر الابيض المتوسط والبحر الأسود، التوصية رقم (١٤)، الدورة (٤٤)، ٢٠٢١، ص٦٤.

(١٥) منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، الهيئة العامة لمصائد اسماك البحر الابيض المتوسط، مجموع قرارات الهيئة العامة لمصائد اسماك البحر الابيض المتوسط والبحر الأسود، التوصية رقم (١٥)، الدورة (٤٤)، ٢٠٢١، ص٦٦.

(١٦) مقدمة النظام الأساسي والداخلي للجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي.

(١٧) الفقرة (٢) من النظام الأساسي والداخلي للجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي

(١٨) الفقرة (٣) من النظام الأساسي والداخلي للجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي

(١٩) الفقرة (٧) من النظام الأساسي والداخلي للجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي

(20) Fao, Regional fishery Bodies Summery, fisher Committe for the Eastern Central Atlantic, Rome: https://www. fao .org/fishery/en/organization/cecaf تاريخ الزيارة 20/11/2023.

(21) FAO, Regional fishery Bodies Summery descriptions, Advisory Committee on fishery Research, Rome: https://www. fao. org/fishery/en/organization/acfr. تاريخ الزيارة 20/11/2023

(22) FAO, Regional fishery Bodies Summary descriptions. Indian Ocean Tuna Commission, Roma, https://www. Fao. org/fishery/en/organization/iotc, تاريخ الزيارة20/11/2023

(٢٣) المادة (٦) من الاتفاق المنشأ للجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي.

(٢٤) عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٢٥) أ. د بودفع علي، ط. د عياشي فاطمة، مصدر سابق، ص ١٢٨٩.

([26]) IMO, Introduction to IMO, https://www. Imo. Org,.

(٢٧) منظمة الامم المتحدة، تقرير تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٥/ ٢٣٩ بشأن المحيطات وقانون البحار، ٢٠٢١، ص٢.

(٢٨) د. بدرية العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون البيئي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد (٢)، ١٩٩٧، ص ٧٠.

(٢٩) مالغوسيا فيتزموريس، الاتفاقية الدولية لصيد الحيتان، جامعة كوين ماري، لندن، ٢٠٢٠، ص ٢.

(٣٠) مدونة a77a، وقف الذبح: الكفاح من اجل انهاء صيد الحيتان، ٢٠٢٤، تقرير متاح على الرابط الاتي: https//www. ar. a77a. org، تاريخ الزيارة ١٦/١٢/٢٠٢٤

(٣١) واعي جمال، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة ابي بكر بلقايد، تلسان ٢٠١٠، ص ١٣٥.

([32]) REDLIST, what is the IUCN Red List? https://www. Inunredlist. Org/en.

تاريخ الزيارة: ١٥/٤/٢٠٢٣

(٣٣) الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، تقرير خطة العمل العالمية للأنواع (دعم تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي)، ٢٠٢٣، ص٢و٤و٢٥

(٣٤) د. وسام نعمت السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال البيئة، ٢٠٢١، ص ٣٢.

(٣٥) أ. د بودفع علي، ط. د عياشي فاطمة، مصدر سابق، ص ١٢٩١.

(٣٦) د. وسام نعمت السعدي، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٣٧) م. جاسم محمد علي جاسم، دور منظمة السلام الأخضر غير الحكومية في حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (١٩)، العدد (٨٠)، ٢٠٢٢، ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٣٨) احمد عگل مزهر الغانمي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعةكربلاء، ٢٠١٤، ص١٥٥.

(٣٩) د. سيد عاشور احمد، التلوث في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦. ص٧٨٥.

([40]) EJF, Community Participation for the future of global fisheries. https://ejfaudation. org/en

تاريخ الزيارة ١٥/٤/٢٠٢٤

([41]) EJF, Amanifesto for the Ocean report, 2023, p. 1.

المصادر

المصادر العربية

اولا: الكتب العربية

١) أياد محمود كريم الداوودي، دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة من التلوث، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠١٩.

٢) عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣) سنگه ر داود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، ط١، دار الكتب القانونية، مصر – الإمارات، ٢٠١٢.

٤) د. سيد عاشور أحمد، التلوث في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٥) د. محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار، ط١، دار الثقافة للنشر، الأردن، ٢٠٠٧.
٦) وسام نعمت السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال البيئة، ٢٠٢١.

ثانياً: الكتب المعربة

١) مالغوسيا فيتزموريس، الاتفاقية الدولية لصيد الحيتان، جامعة كوين ماري، لندن، ٢٠٢٠.

ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

أ. الأطاريح الجامعية:

١) واعي جمال، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة ابي بكر بلقايد، تلسان ٢٠١٠

ب. الرسائل الجامعية:

١) احمد عگل مزهر الغانمي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء، ٢٠١٤
٢) عقيلة هادي عيسى، نحو الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة سليمة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

رابعاً: البحوث والمقالات:

١) د. بدرية العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون البيئي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد (٢)، ١٩٩٧.
٢) د. بودفع علي، ط. د عياشي فاطمة، دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة البحرية من التلوث، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ٢٠٢١.
٣) بوعلام بوسكرة، الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر المتوسط وتدابير حفظها وإدارتها في أعماق البحار، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠١٨.
٤) جاسم محمد علي جاسم، دور منظمة السلام الأخضر غير الحكومية في حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (١٩)، العدد (٨٠)، ٢٠٢٢.
٥) د. رفيق صبحي، التدابير والإجراءات القانونية الدولية لمكافحة الصيد البحري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠٢١.

خامساً: التقارير الدولية

١) منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول البحار والمحيطات، الدورة الستون، ٢٠٠٥، نيويورك، A/60/63.
٢) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، مجموع قرارات الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، التوصية رقم (١٤)، الدورة (٤٤)، ٢٠٢١.
٣) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود،

مجموع قرارات الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، التوصية رقم (١٥)، الدورة (٤٤)، ٢٠٢١.

٤) منظمة الأمم المتحدة، تقرير تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٧٥ بشأن المحيطات وقانون البحار، ٢٠٢١.

٥) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، لجنة مصائد الأسماك، تقرير الندوة الخامسة والثلاثين للجنة مصائد الأسماك، الدورة ٣٥، ٢٠٢٢، روما، NFL /R1391.

٦) الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، تقرير خطة العمل العالمية للأنواع (دعم تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي)، ٢٠٢٣

سادساً: الاتفاقيات الدولية:

١) الاتفاق المنشأ للهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط ١٩٤٩

٢) النظام الأساسي والداخلي للجنة مصائد أسماك شرق ووسط المحيط الأطلسي ١٩٦٧

٣) الاتفاق المنشأ للجنة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي ١٩٩٣

سابعاً: المواقع الإلكترونية

١) مدونة a77a، وقف الذبح: الكفاح من اجل انهاء صيد الحيتان، ٢٠٢٤، تقرير متاح على الرابط الاتي:https//www. ar. a77a. org ، تاريخ الزيارة ١٦/١٢/٢٠٢٤

٢) منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، لجنة مصائد الأسماك، https://www. fao. org

المصادر الأجنبية:

1) 1st. International Reports
2) EJF, Amanifesto for the Ocean report, 2023
3) 2nd. Websites
4) REDLIST, what is the IUCN Red List?
https://www. inunredlist. org/en. ,15/4/2023 تاريخ الزيارة
5) Fao, Regional fishery Bodies Summery, fisher Committe for the Eastern Central Atlantic, Rome: https://www. fao. org/fishery/en/organization/cecaf.
20/11/2023 تاريخ الزيارة
6) FAO, Regional fishery Bodies Summery descriptions, Advisory Committee on fishery Research, Rome:
https://www. fao. org/fishery/en/organization/acfr. 20/11/2023 تاريخ الزيارة
7) FAO, Regional fishery Bodies Summary descriptions. Indian Ocean Tuna Commission, Roma:
https://www. fao. org/fishery/en/organization/iotc , 20/11/2023تاريخ الزيارة
8) EJF, Community Participation for the future of global fisheries:
https://ejfaudation. org/en. 15/4/2024 تاريخ الزيارة